الإستراتيجية الأمريكية في دول المغرب العربي

د. كفاح عباس رمضان الحمداني

مدرس/ قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية

مستخلص البحث

إن الإستراتيجية الأمريكية تجاه دول المغرب العربي لا يمكن فصلها بتاتا عن طبيعة العلاقات بينها وبين القوى الدولية الساعية لتكريس نفوذها في هذه المنطقة، ولعل الاختلاف يتجلى بين هيمنة النمط الإيديولوجي على تعامل الولايات المتحدة مع الأنظمة السياسية الحاكمة في دول المغرب العربي، وبين توسيع مصالحها الاقتصادية بعد الحرب الباردة، حيث ظهر التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي منذ ذلك الحين، إلا أن طموح الولايات المتحدة في المنطقة لا تحركه أهداف اقتصادية فقط، بل غايتها الربط بين مختلف سياسات دول المغرب العربي بمحور الأمن القومي الأمريكي، مما يعني دخول هذه الدول ضمن منظومة التوسع العسكري الأمني والنفطي وخاصة بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001، وذلك في إطار سياستها الرامية إلى تكريس زعامتها للعالم، وتعاظم وزنها على الساحة الدولية عن طريق إقامة تحالفات إستراتيجية للقضاء على ما يسمى بـ"الإرهاب".

المقدمة

تعتبر منطقة المغرب العربي إحدى الساحات الدولية الأساسية التي يجري عليها اختبار الرهانات الإستراتيجية العالمية المقبلة، بسبب موقعها الجيو– استراتيجي الهام.

يشغل المغرب العربي مكانة إستراتيجية هامة، لأنه يطل على الساحل الجنوبي الغربي للبحر الأبيض المتوسط من الشمال، ويشكل بوابة رئيسية على أفريقيا جنوب الصحراء من الجنوب، ويمتد على حيز من المحيط الأطلسي في الغرب، ويرتبط مع دول المشرق العربي من الشرق. إي أن المغرب العربي سوف يكون في قلب التوازنات الدولية المقبلة، من حيث كونها تمثل امتدادا حيويا للمجال الأوروبي، وبوابة رئيسية للقارة الإفريقية وللدائرة الشرق أوسطية. كما تتوفر في المنطقة كل المقومات والميزات الكفيلة بتأمين نجاح اتحادها، نظرا

للقواسم المشتركة التي تجمع بين بلدانها على غرار الثقافة والموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والمناخ. فثمة معطيات إقليمية ودولية أصبحت أكثر تأثيرا في رسم واقع المنطقة ومستقبلها، وخاصة في ظل التحول البارز في مسار العلاقات الأوروبية–الأمريكية.

ويدور الآن في منطقة المغرب العربي تنافس بين فرنسا والولايات المتحدة. فعلى الصعيد الجيو– سياسي فإن فرنسا تعتبر المغرب العربي بوابتها على أفريقيا التي فقدت فيها فرنسا جل مواقعها، وإخراجها من هذا الحزام هو بمثابة إنهاء وجودها التاريخي العريق في أفريقيا. كما تخشى فرنسا أن يؤدي تدفق الشركات الأمريكية على المغرب العربي إلى نكسة للاقتصاد الفرنسي، الذي يعول كثيرا على الأسواق المغاربية.

وآيا كان الأمر فان اهتمام الولايات المتحدة بدول المغرب العربي يعني أنها لم تعد تقبل التقسيم الكلاسيكي لمناطق النفوذ كما كان سابقا، والذي بمقتضاه تعد منطقة المغرب العربي منطقة نفوذ فرنسية، فشرعت الولايات المتحدة تخص دول المغرب العربي بمكان بارز في قائمة أولوياتها، خصوصا بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001.

قسم هذا البحث إلى تمهيد وأربعة محاور وخاتمة، تناول التمهيد التطور التاريخي للوجود الأمريكي في دول المغرب العربي، وقسمت الإستراتيجية الأمريكية في دول المغرب العربي إلى أربع محاور رئيسية: أولا: المحور السياسي، ثانياً: المحور العسكري، ثالثاً: المحور الاقتصادي، رابعاً: المحور الثقافي.

التمهيد: التطور التاريخي للوجود الأمريكي في دول المغرب العربي

بعد استقلال الولايات المتحدة في 4 تموز/ يوليو عام 1776 من الاستعمار البريطاني، وجدت الولايات المتحدة نفسها في عالم تهيمن عليه قوى الاستعمار الأوربية، وفقدت فيه المزايا التجارية التي كانت تتمتع بها عندما كانت جزء من الإمبراطورية البريطانية، وكانت التجارة الخارجية ضرورية للحفاظ على بقاء الجمهورية الأمريكية الجديدة، لذا سعت الولايات المتحدة سعيا حثيثا للبحث عن أسواق جديدة وكان الشرق الأوسط من أولى الجهات التي قصدتها[1].

ظهرت السفن التجارية والحربية الأمريكية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقا في أواخر القرن الثامن عشر. وفي أوائل القرن التاسع عشر أخذ التجار الأمريكيين مزاحمة التجار

الإنكليز ومنافستهم. وكان نجاح هذه العمليات التجارية يتوقف على موقف الحكام المسلمين في المغرب والجزائر وليبيا الذين كانوا يعترفون بسيادة الإمبراطورية العثمانية. والذين كانوا يجبون رسوم كثيرة عن مرور السفن الأمريكية المحملة بالأفيون في مياههم الإقليمية وعن تزويدهم بالماء والمأكولات أثناء زيارة المرافئ العربية وضمان سلامتها[2].

اعترفت الدولة العلوية في المغرب باستقلال الولايات المتحدة عام 1776، وهي أول دولة خارجية تعترف باستقلالها[3].

بدأت الولايات المتحدة علاقاتها الدبلوماسية مع الشرق الأوسط في أيار/ مايو عام 1784 عندما عين الكونغرس لجنة خاصة تتكون من(بنيامين فرانكلين وجون أدامز وتوماس جيفرسون) لإقامة علاقات تجارية والتفاوض مع دول المغرب العربي[4].

عقدت الحكومة الأمريكية في عام 1786 أول معاهدة مع حاكم المغرب تعهدت بموجبها دفع (10 آلاف دولار) سنوياً لحاكم المغرب لقاء دعمه للتجار الأمريكيين وإعفائهم من دفع رسوم الترانزيت[5].

لكن لم تستطع الولايات المتحدة عقد معاهدة مماثلة مع حكام الجزائر وولاية طرابلس في عهد الأسرة القرمنلية. وفي ذلك الوقت أراد (جيفرسون وأدامز) الشروع في بناء أسطول بحري أمريكي لحماية تجارة أمريكا مع المغرب، لكن الكونغرس رفض منحهم الأموال الكافية حتى جاء عام 1794 واندلعت الحرب بين فرنسا وبريطانيا، وانتشرت أخبار عن مصادرة بريطانيا لسفن أمريكية، وعن زيادة تهديد الجزائريين للسفن الأمريكية، لذا قرر الكونغرس في العام نفسه بناء ستة سفن لحماية تجارة أمريكا مع الشرق الأوسط وكان بمثابة نواة الأسطول الأمريكي الحالي[6].

كان البحارة الجزائريون يتعرض لسفن الولايات المتحدة، فاستولوا في تموز/ يوليو عام 1785 على إحدى سفنها في مياه قادش، ثم ما لبثوا أن استولوا على إحدى عشرة سفينة أخرى تخص الولايات المتحدة وساقوها إلى السواحل الجزائرية. ولما كانت الولايات المتحدة عاجزة عن استرداد سفنها بالقوة العسكرية، وكانت تحتاج إلى سنوات طويلة لبناء أسطول بحري يستطيع أن يواجه الأسطول العثماني اضطرت إلى توقيع معاهدة مع الجزائر في 5 أيلول/ سبتمبر عام 1795، وهذه المعاهدة هي الوحيدة التي كتبت بلغة غير الإنكليزية

ووقعت عليها الولايات المتحدة خلال تاريخها الذي يتجاوز قرنين من الزمان[7]. ثم توصلت الولايات المتحدة إلى عقد اتفاقية مع طرابلس في عام 1796، ومع تونس في عام 1797[8].

لقد شكل التجار وأرباب الأعمال الذين كانوا يجنون الملايين من تجارة الأفيون ومن التبادل الغير متكافئ مع بلدان الشرق كتلة متراصة معروفة باسم(شركاء بوسطن) أو(بزمرة إيسكس) وقد صار أحد ممثلي زمرة إيسكس وهو(كراونن شيلد) وزيراً للأسطول البحري، وهذه الزمرة كانت تؤثر في سياسة رؤساء الولايات المتحدة ولهذا عندما طالب حكام الدول الإسلامية في دول المغرب العربي في بداية القرن التاسع عشر بتغيير المعاهدات القديمة، سلكت الحكومة الأمريكية تحت ضغط زمرة ايسكس طريق العدوان على مسلمي دول المغرب العربي[9].

ظهر الأسطول الأمريكي الحربي في البحر البيض المتوسط في عام 1800 تحت ذريعة التصدي للقرصنة، وما بين عامي (1801-1805) قامت الولايات المتحدة بشن الحرب على طرابلس الغرب، وحاصر الأسطول الأمريكي العاصمة طرابلس الغرب، واستولت على مدينة درنة, ورفعت على قلعتها العلم الأمريكي[10].

في نفس الوقت توجه الأسطول البحري المسلح إلى مرفأ طنجة، وحاصرو المغرب، وفي تشرين الأول/ أكتوبر عام 1804 تم توقيع معاهدة بين المغرب والولايات المتحدة مددت مفعول معاهدة إلى عام 1876 ولكنها تضمنت شروطاً كانت أقل ملائمة للمغرب[11].

ثم توجهت الولايات المتحدة أنظارها إلى تونس. وأخذت سفن الأسطول الأمريكي في آب/ أغسطس عام 1805 تقصف مدينة تونس دون أي إنذار. بعدها تم التوقيع على معاهدة أمريكية تونسية غير متكافئة[12].

وفور توقيع معاهدة الصلح الأمريكية البريطانية عام 1815 شرعت أمريكا بتنفيذ خطتها للاستيلاء على الجزائر، واتجه الأسطول الأمريكي إلى ساحل الجزائر، وبحجة التصدي للقراصنة قصفت السفن الأمريكية مدينة الجزائر، وتم توقيع معاهدة أمريكية جزائرية جائرة في 23 كانون الأول/ ديسمبر عام 1816. وفي نفس الوقت توجه أسطول حربي أمريكي وقام بهجمات جديدة على مدن تونس وطرابلس الغرب، واستطاع الأمريكيون أن يجنوا أموالا كبيرة بالقوة رغم معاهدة الصلح الموقعة مع هذين البلدين[13].

أن سياسية الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط خلال تلك الفترة المبكرة، كانت محكومة بشكل أساسي بمصالح الولايات المتحدة الاقتصادية بالدرجة الأساس والتي قادت أمريكا للانفتاح على أسواق الشرق الأوسط، وبناء أسطولا وطنيا لحماية مصالحها، والدخول في حروب في بعض الأحيان. عاشت الولايات المتحدة في تلك الفترة مرحلة الاستقلال عن بريطانيا، واتسمت علاقتها بالإمبراطورية العثمانية في تلك الفترة بـ (عدم التدخل)، لقد حافظت الولايات المتحدة على حيادها الرسمي تجاه القضية اليونانية فلم تعترف باستقلال اليونان حتى عام 1833، إلا بعد توقيع اتفاقية شاملة مع الإمبراطورية العثمانية تضمن حماية تجارة أمريكا المتزايدة مع بلدان الإمبراطورية العثمانية[14].

عند اندلاع الحرب العالمية الأولى في عام 1914. ظلت الولايات المتحدة محايدة، رغم تعاطف الكثير من الأميركيين مع بريطانيا وفرنسا، لكن في عام 1917 انضمت الولايات المتحدة إلى الحلفاء، وبعد الحرب لم يصادق مجلس الشيوخ على معاهدة فرساي والتي أنشأت عصبة الأمم، كما انتهجت الولايات المتحدة سياسة أحادية الجانب تميل إلى الانعزالية[15].

وخلال المراحل الأولى للحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة على الحياد، لكن بعد غزو ألمانيا لبولندا في أيلول/ سبتمبر عام 1939، بدأت الولايات المتحدة بتوريد العتاد اللازم إلى الحلفاء في آذار/ مارس عام 1941 عن طريق قانون الإعارة والتأجير. وفي 7 كانون الأول/ ديسمبر عام 1941، قامت الإمبراطورية اليابانية بشن هجوم مفاجئ على(بيرل هاربور)، مما دفع الولايات المتحدة للانضمام إلى الحلفاء ضد قوات المحور، أدت المشاركة في الحرب إلى زيادة رأس المال والاستثمار والقدرة الصناعية، وأصبحت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة الأكثر ثراء، بدلا من أن تصبح أكثر فقرا بسبب الحرب[16].

وعندما دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء اكتشفت الأهمية الجيوستراتيجية لدول المغرب العربي، وما يمكن أن يقدمه لها وجودها في هذا الموقع من عناصر امتياز فائق في المواجهة مع دول المحور، وكان الإنزال العسكري لقوات الحلفاء والولايات المتحدة في مدينة الدار البيضاء المغربية هو بداية الوجود الرسمي للولايات المتحدة

في المنطقة، ولقد استمرت القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة حتى بعد الحرب، وحتى بعد حصول دول المغرب العربي على استقلالها السياسي بقيت القواعد الأمريكية فيها[17].

بعد الحرب العالمية الثانية نافست الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتي على السلطة، وسيطروا بذلك على الشؤون العسكرية لأوروبا من خلال حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو، وعززت الولايات المتحدة الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية، في حين أيد الاتحاد السوفيتي الشيوعية، واشتركوا في الحروب بالوكالة. وقاتلت القوات الأمريكية القوات الشيوعية الصينية في الحرب الكورية (1950-1953)[18].

في فترة الحرب الباردة لم تكن الدبلوماسية الأمريكية جادة في التدخل في القضايا الأفريقية بشكل مباشر، وكانت تركز في سياستها تجاه أفريقيا بشكل عام على تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي: (احتواء المد الشيوعي، وحماية خطوط التجارة البحرية، والوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام، ودعم ونشر القيم الليبرالية الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان). إلا أن الاهتمام الأمريكي بدول المغرب العربي تزايد منذ مطلع التسعينيات من القرن المنصرم وقد شوهدت عمليات تكثيف معتبرة للصلات السياسية والاقتصادية، ويعود هذا الاهتمام الكبير بالمنطقة في هذه السنوات الأخيرة إلى انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي. أما فيما يخص الإستراتيجية الأمريكية في دول المغرب العربي فإنها تمثلت في أربعة محاور:-

أولا: المحور السياسي

أبان الحرب الباردة اختارت الولايات المتحدة أن تحتل موقع المراقب لتحولات السياسية في دول المغرب العربي، وخصوصاً في ظل وجود نظامين سياسيين مواليين للمعسكر الاشتراكي في كل من الجزائر وليبيا، بالإضافة إلى تركز النفوذ الفرنسي بالمنطقة نتيجة حالة الاستعمار، الأمر الذي شكل عائقا كبيرا أمام التحركات الأمريكية بها. لكن سرعان ما غيرت الولايات المتحدة من سياستها الخارجية تجاه المنطقة مع مجيء الرئيس رونالد ويلسون ريغان* الذي أعطى أولوية قصوى لدعم الأنظمة الحليفة لتجنيبها الخطر السوفييتي (سابقا)، ومن ثم إقامة تحالفات إستراتيجية في هذا الاتجاه[19].

إن الهدف الأساسي للإستراتيجية الأمريكية هي فرض سيادة الولايات المتحدة على العالم. وهذا قاد الولايات المتحدة إلى منافسة الاتحاد السوفييتي، الدولة الوحيدة التي تملك القدرة الكافية لعرقلة تحقيق الخطط الأمريكية. فقد صرح الرئيس الأمريكي هاري ترومان بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة: "عما قريب سيتم وضع الروس في المكان المناسب وعندئذ تأخذ الولايات المتحدة على عاتقها قيادة حركة العالم في ذلك الطريق الذي يجب أن تسير فيه". وأضاف قائلاً: "لا بد من تحويل الدولة السوفييتية إلى جزيرة معزولة حتى نتمكن من السيطرة على بقية العالم"[20].

بعد الحرب الباردة لم تظهر الولايات المتحدة اهتماما كبيراً بدول أفريقيا، بسبب انشغالها بالصين وجنوب شرق آسيا ودول شرق أوربا، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي بدأت مرحلة انتقالية في السياسة الأمريكية. فلقد شاعت أفكار الرئيس جورج بوش حول (النظام الدولي الجديد)، بوصفها نظرية عالمية للعلاقات الدولية، لكنها لا تتناول القضايا القارية أو الإقليمية بسياسات محددة. ويبدو للوهلة الأولى أن القيمة الإستراتيجية للقارة الأفريقية في السياسة الأمريكية اقترنت بظاهرة الحرب الباردة، وانتهت بنهايتها، خصوصاً بعد ظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى ووحيدة على صعيد القدرات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية[21].

أن هدف الإستراتيجية الأمريكية للمرحلة القادمة هو المحافظة على موقع الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (سابقا). وبدا هذا الهدف واضحا من خلال الوثائق الصادرة عن دوائر صنع القرار الاستراتيجي في الولايات المتحدة، كمجلس الأمن القومي الأمريكي ووزارتي الدفاع والخارجية، ولعل أبرز ما تؤكد عليه الوثائق أن هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي تعتمد أساسا على تأهب القوة العسكرية، ونشرها واستخدامها عند الحاجة إليها في مختلف أنحاء العالم. مع سعي دائم لتفكيك القوى الأخرى المناوئة ونزع سلاحها وحصره وتحديده[22].

فخلال حملة الرئيس بوش الانتخابية في عام 2001، صرح: "بأن القارة الإفريقية لا تدخل ضمن المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة"، إلا أن هذه النظرة تغيرت تماما وأصبحت أفريقيا بشكل عام في قلب الاهتمامات الإستراتيجية للولايات المتحدة منذ عام

2003. وجاء هذا الاهتمام المتزايد تماشيا مع الإستراتيجية التوسعية التي تبنتها إدارة الرئيس بوش على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، من اجل تحقيق الأمن القومي الأمريكي بمعناه الشامل، المتمثل في مكافحة الجماعات التي تصفها بأنها"إرهابية" خارج الحدود الأمريكية، والتصدي للقوى الصاعدة في النظام الدولي، وتأمين الاحتياجات الأمريكية من الطاقة[23]. ومن جانب آخر كانت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر وتداعياتها هي السبب في إحداث تلك النقلة النوعية، فما كان في الهامش أصبح في بؤرة الاهتمام، وأصبح التغيير ضمن رؤية وإيديولوجية وأهداف كبرى، فالبعض يتم التعامل معه بدبلوماسية وتدرج، والبعض الآخر يستوجب استخدام القوة والتدخل، أو شن حرب وقائية أو الضغط من خلال وسائل أخرى، كالمساعدات الاقتصادية والعسكرية أو الحصار والعزلة السياسية[24].

وتطبيقا للإستراتيجية الأمريكية الجديدة تم إطلاق مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط (MEPI) في كانون الأول/ ديسمبر عام 2002. ويعنى بالشرق الأوسط والدول العربية إضافة لإسرائيل، وما أسماه المشروع (الأراضي الفلسطينية) أي الأراضي المحتلة عام 1967. وهذا المكتب مرتبط بوزارة الخارجية الأمريكية، وله مكتبان إقليميان (منذ عام 2004)، أحدهما في تونس والثاني في أبو ظبي (الإمارات)، وله مكاتب فرعية في كل سفارة أمريكية في البلدان المستهدفة. ويغطي مكتب تونس دول المغرب العربي ومصر ولبنان وفلسطين المحتلة، أما مكتب أبو ظبي فيغطي الخليج وبقية الدول العربية، وميزانية كل منهما حوالي (2 مليون دولار) سنويا، وتحتسب ضمن المساعدات الاقتصادية الثنائية التي تقدمها الولايات المتحدة سنويا لدول المنطقة، لدعم البرامج والمشاريع التي تساعد على بناء التغيير الديمقراطي[25]. وأنطلق المشروع الأمريكي من ركيزتين أساسيتين هما: (إن التدهور الكبير في الأوضاع العربية في المجالات السياسية والاقتصادية يتطلب البدء في الإصلاح. والثانية إن هذه الأوضاع تشكل الأرضية الخصبة لبروز التطرف والإرهاب الدولي. وتنادي المبادرة بضرورة البدء بالتغيير والإصلاح وضرورة مساعدة الجهود الدولية لتحقيقه، لأن الولايات المتحدة ترفض هذه الأوضاع وتصر على ضرورة تغييرها للقضاء على الإرهاب والكراهية والتحريض الموجه ضد المصالح الأمريكية وضد إسرائيل)[26]. أما الأهداف المعلنة فهي: (دعم الديمقراطية،

والإصلاح الاقتصادي وتطبيق التزامات اتفاقية التجارة الحرة، وإصلاح التعليم، وتمكين المرأة، وتدريبها على القيادة[27].

لقد توصلت الولايات المتحدة إلى القناعة بضرورة تغيير الأوضاع السياسية في المنطقة العربية. وتقر الولايات المتحدة من جهة ثانية بجدوى النصيحة التي قدمها الخبراء الأوروبيون منذ إطلاق مبادرة الرئيس بوش حول الشرق الأوسط الكبير، من أجل الأخذ بعين الاعتبار فوارق النمو، وتعدد وتنوع التجارب التاريخية، ومراحل النضج السياسي لكل من دول المنطقة[28].

اكتفت دول المغرب العربى بمراقبة ردود الفعل الآتية من المشرق على مبادرة (الشرق الأوسط الكبير). ولزمت الدول الصمت إزاء ما تضمنته من إصلاحات سياسية، كما لو أنها كانت غير معنية بها[29].

في عام 2006 أي بعد مرور أربعة أعوام على مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط (ميبى)، تم مراجعة آليات عمل المبادرة بسبب التجاوب المحدود الذي لقيته لدى المنظمات الأهلية العربية. وعلى رغم أن السياسات الأمريكية في العراق وفلسطين، هى السبب الأساسى لتحفظ القيادات الأهلية العربية على التجاوب مع هذه المبادرة[30].

فلقد خصص الكونغرس في الأعوام الثلاث الأولى من المبادرة (253 مليون دولار) لتمويل برامجها، لكن لوحظ أن الرئيس بوش طلب من الكونغرس تخصيص (150 مليون دولار) إضافية ضمن برامج المساعدات المالية الخارجية لعام 2005، لتمويل المشاريع المدرجة في المبادرة غير أن الغالبية في الكونغرس لم توافق سوى على نصف تلك الإعتمادات. وأطلق مكتب تونس، عرضا لتلقي طلبات التمويل من المنظمات الأهلية في المنطقة، ويتراوح حجم المشاريع التي يمولها المكتب بين (10-25 ألف دينار) (7000 -17500 دولار)[31].

لقد أوضح الرئيس بوش في خطاب ألقاه في 9 أيار/ مايو عام 2003، أن الهدف من مشروعه هو: "إننا نؤيد تقدم الحرية في الشرق الأوسط لأنها مبدأ مؤسس، ولأنها تخدم مصلحتنا القومية، فأيديولوجية الإرهاب المبنية على الكراهية تغذيها وتحميها نظماً طغيانية"[32].

بعدها انعقد منتدى المستقبل في المغرب بقيادة الولايات المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر عام 2004 لرسم معالم مشروع الشرق الأوسط الكبير كما ترغب فيه الولايات المتحدة على قاعدة من(ليس معنا فهو ضدنا)، وهي المحطة التي شدد خلالها المغرب على ضرورة اعتماد مفهوم الأمن الشمولي الذي يأخذ في الاعتبار المتطلبات البشرية إلى جانب الهاجس الأمني[33].

وشكلت زيارة رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي للمغرب (12–13 شباط/ فبراير عام 2006)، إحدى أبرز المحطات في تاريخ العلاقات المغربية الأمريكية خلال القرن العشرين. والتقى فيها مع العديد من المسئولين الأمنيين والعسكريين، وحدد رامسفيلد أهدافها الأمنية والعسكرية من خلال إحدى تصريحاته الصحفية التي قال فيها: "إن القاعدة ومن يعمل في دائرتها ستعمل على محاولة التحكم في مناطق خارج دائرة القانون، رغبة منها في خلق قواعد جديدة للعمليات"، وأضاف قائلاً أن: "الولايات المتحدة الأمريكية مع شركائها وحلفائها، ستعمل بكل عزم من أجل الحيلولة دون انتشار هذا النوع من المناطق المهددة للأمن"، معربا عن انشغاله بقدرة هذه الجماعات على التحرك في منطقة الصحراء. واعتبرت هذه الزيارة، من جانب الولايات المتحدة، بمثابة ثمرة للنهوض بالتعاون الدولي في محاربة ما يسمى بالإرهاب القادم من منطقة الساحل[34].

وكانت إدارة أوباما كلفت في نيسان/ أبريل عام 2009 فريقا رفيع المستوى بدراسة آفاق تغيير التعاطي الأمريكي مع دول المغرب العربي لجعلها منطقة اهتمام إستراتيجية، أسوة بالشرق الأوسط، وليس مجالا ملحقا بالمشرق العربي. وأعد الفريق دراسة شاملة ومكثفة في 15 صفحة، تحت اسم (مشروع ورقة عن سياستنا في شمال افريقيا). ويؤكد مؤلفو الدراسة: "إن للولايات المتحدة مصالح معتبرة في المنطقة المغاربية تستوجب التركيز على تأمين الاستقرار لها والأمن لكل بلد من بلدانها من أجل تمكينها من التقدم نحو تكامل اقتصادي وسياسي إقليمي أكبر، وتعاون أوسع مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ما يتيح توسيع الحريات السياسية وتنشيط التنمية الإقليمية". واعتبر مؤلفو الدراسة أن المغرب العربي وضع في موقع هامشي في السياسة الخارجية باعتباره المنطقة المنسية بين الشرق الأوسط وأفريقيا، مبرزين موقعه الاستراتيجي في المتوسط وفي الطرف الغربي للعالم الإسلامي،

ومخاطر تنامي الإرهاب فيه والفرص الاقتصادية والثروات الطبيعية التي يمنحها للولايات المتحدة. وأكد السفير الأمريكي (روبرت غوديك) في تونس عام 2010، أن إدارة الرئيس أوباما" تعتزم معاودة النظر بالموقع الهامشي الذي منح للمغرب العربي في السياسات الأمريكية السابقة. وأوضح أيضاً أن الإدارة الحالية ماضية بتقويم الرؤية السابقة وإبداء اهتمام أكبر لشمال إفريقيا[35].

أن العلاقات الأمريكية بدول المغرب العربي ستعرف في المرحلة المقبلة انطلاقة قوية، وهي الانطلاقة التي ستأخذ في الحسبان طبيعة الأوضاع الجيوستراتيجية الخاصة بكل دولة، إضافة إلى العلاقات غير المستقرة بين الجزائر والمغرب بسبب قضية الصحراء؛ حيث تطمح الولايات المتحدة إلى أن تجعل من الاقتصاد البوابة الرئيسية، التي يمر عبرها مسلسل تطوير العلاقة السياسية إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية مع دول المنطقة [36].

ثانياً: المحور العسكري

لقد حددت مراكز صنع القرار الأمريكى نمط وسلوك السياسة الخارجية بلباسها الحربى, وغالبا ما يسيطر المجمع الصناعى العسكري على السياسة الخارجية الأمريكية، وانتخبت أهداف ومحاور إستراتيجية تجسد أهدافها وعلى سبيل المثال: (الاتحاد السوفيتى– الصين– كوريا الشمالية – أوربا الشرقية– جنوب شرق آسيا– الباسيفيك– العالم العربى– شريط الدول الإسلامية(باكستان– أفغانستان – تركيا– إيران)– أفريقيا– أوروبا– روسيا – كومنولث الدول المستقلة – أمريكا اللاتينية), إضافة إلى إستراتيجية الاقتراب الغير مباشر عبر الانقلابات والنزاعات الطائفية والعرقية, وقد أشارت إستراتيجية (الأمن القومى 2000) التى أعدها كيسنجر في عام 1974 وصادق عليه الكونغرس الأمريكى في عام 1975 إلى عدد من الأهداف الإستراتيجية الطويلة الأمد وبمراحل متداخلة لصناعة بيئة الأحداث وفق تكتيكات وصراعات سياسية وعسكرية مفبركة[37].

وتشير الوقائع وملامح السلوك في السياسية الخارجية الأمريكى, تبنى إستراتيجية التواجد في منابع النفط, وقد جرى تقسيم هذه الإستراتيجية إلى ثلاث مراحل أساسية, وقد خصصت قوات التدخل السريع الأمريكية الفرقة (83 المحمولة جوا) كقوات تمهيدية, وبعد

حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية–الإيرانية) تمكنت من الوصول إلى مياه الخليج في عام 1981 والتى تعد المرحلة الأولى من الإستراتيجية, وكانت الحرب في أفغانستان وأزمة الخليج عام 1990 والتى على أثرها شنت حرب الخليج الثانية وحققت أمريكا المرحلة الثانية من التواجد العسكري في المنطقة, وأعقبتها تفكك الإتحاد السوفيتى والحرب في البلقان, وتحت ذريعة أحداث 11 أيلول/ سبتمبر وإعلان الحرب العالمية على الإرهاب (GWOT) وتمخض عنه غزو واحتلال كل من أفغانستان عام 2001, والعراق عام 2003 وهى المرحلة الثالثة من إستراتيجية التواجد[38].

ترتكز المخططات الإستراتيجية الأمريكية على عدد من العناصر الأساسية، أبرزها احتكار منابع النفط، وتوسيع شبكة القواعد والتسهيلات العسكرية لبسط النفوذ السياسى, وديمومة التحالف الاستراتيجى مع إسرائيل التى تعده قاعدة عسكرية متقدمة، وتبحث باستمرار عن الحروب لإيجاد سوق لتصريف السلاح، وتسعى لتامين التفوق النووي والسيطرة على الفضاء حسب إستراتيجية (الأمن القومى 2000)، في دراسة الرؤيا المشتركة في عام 2010 وتعتبر تقنيات المعلومات أداة لتحقيق السيطرة الكاملة النطاق. وتؤكد إستراتيجية الأمن القومى على ضرورة الحفاظ على التواجد العسكري ما وراء البحار, وهو جوهر المخطط الاستراتيجى, وأهم عناصر الإستراتيجية العسكرية الأمريكية, وتعد القواعد العسكرية أداة أساسية لبسط النفوذ الأمريكى في العالم[39].

بعد الحرب العالمية الثانية لجأت الولايات المتحدة إلى استخدام أو التهديد باستخدام القوة المسلحة، بالإضافة إلى تهديدها باستعمال السلاح النووي. والسياسة الأمريكية الحالية تؤكد أن الروح العسكرية قد أنغرست في وعي الطبقة الأمريكية الحاكمة[40].

لقد تحولت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية إلى بائع عسكري أساسي في العالم. وطبقا لمعطيات البنتاغون فإن قيمة ما باعته الولايات المتحدة خلال السبعينات من القرن المنصرم للبلدان الشرق أوسطية فقط من الأسلحة والذخائر بلغ (7,47 مليار دولار) مما شكل (57%) من مجموع مبيعات الولايات المتحدة من السلع العسكرية إلى العالم خلال الفترة المذكورة[41].

في عهد الرئيس بيل كلينتون تم الإعلان عن مبادرة مسؤولية الأزمة الإفريقية، لإقامة نظام متماسك للمساعدة العسكرية وذلك في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1996. حيث أطلقت الولايات المتحدة فكرة تأسيس قوة عسكرية سميت (أفريكوم) سرعان ما استبدلت باسم (مبادرة الاستجابة للازمات الإفريقية) التي حددت مهمتها الرسمية بالتدريب على (المحافظة على السلام والمساعدة الإنسانية)، على أن تكون المعدات المستخدمة غير قاتلة. وفي الواقع ترمي هذه المبادرة إلى تحديث عمل القوات المسلحة في البلدان الإفريقية ومطابقته للمعايير الأميركية خصوصا في مواجهة ما يسمى الإرهاب في إفريقيا. وتعد المبادرة صيغة من صيغ الشراكة بين الولايات المتحدة والدول الإفريقية، لكن المؤشرات تؤكد إن الولايات المتحدة قد خفضت استحقاقات المساعدات الاقتصادية لإفريقيا من (2 مليار دولار) عام 1985 إلى (مليار واحد) 1997. ومع أن (المبادرة الإفريقية) كانت من تصميم وزارة الخارجية الأميركية إلا أن القيادة الأوروبية للجيش الأميركي هي التي تنسق إمكاناتها العسكرية لاسيما اللجوء إلى الوحدات الخاصة[42].

ثم أعادت إدارة الرئيس بوش في عام 2002، تنظيم (المبادرة الإفريقية) لتصبح (برنامج المساعدة على التدريب العملاني أكوتا)، الذي يهدف إلى: (الحفاظ على السلام والمعونة الإنسانية، وعلى تدريبات هجومية مخصصة لوحدات المشاة النظامية والوحدات الصغيرة وفق نموذج الوحدات الخاصة وكذلك الإعداد للتأقلم مع بيئة معادية). وباتت القوات الإفريقية مزودة بتجهيزات هجومية موحدة ولم تعد الولايات المتحدة تتحدث عن أسلحة (غير قاتلة) كما في زمن (المبادرة الإفريقية) بل أصبح يركز على التعاون الهجومي. ويرتبط البرنامج بمراكز الإعداد العسكري التابعة لنظام التدريب المشترك على الأسلحة كافة، الذي يسمح بالمحافظة على مستوى التأهيل والاستعداد العسكري. ويتضمن أيضا تدريبات على التكتيكات الهجومية ونقل التكنولوجيا العسكرية، وقد بلغت ميزانية البرنامج بين عامي (2001-2003) ما يقارب الـ (100 مليون دولار)[43].

وفي تصريح للجنرال الأمريكي جيمس جونز في نيسان/ أبريل عام 2003: "بأن الولايات المتحدة تريد زيادة وجودها العسكري في إفريقيا للرد على ما وصفه بـ (التهديدات الجديدة التي يمثلها تعرض بعض الدول لعدم الاستقرار)، لوجود مناطق شاسعة بدون سلطة تتيح

المجال لنشاط تجارة المخدرات وتدريب الإرهابيين، معلنا أن وزارة الدفاع الأمريكية تنوي خلق مراكز إستراتيجية في العالم للتدخل السريع في إطار ما أسماه "تحول القوات الأمريكية لجعلها أكثر قدرة على التحرك" (44).

وتم عقد اجتماع سري في مركز قيادة الجيش الأميركي في مدينة شتوتغارت الألمانية ما بين (23-24 آذار/ مارس عام 2004)، وللمرة الأولى شارك فيه رؤساء أركان الجيوش في ثماني دول افريقية هي: (الجزائر، تونس، موريتانيا، المغرب، النيجر، السنغال، تشاد، مالي). تناول الاجتماع موضوع التعاون العسكري في المكافحة الشاملة للإرهاب وبصورة خاصة في منطقة الساحل الفاصلة بين المغرب وإفريقيا السوداء، بين المناطق النفطية في الشمال وخليج غينيا(45).

وفي إطار تعزيز علاقات التعاون بين الولايات المتحدة والمغرب بشان محاربة الإرهاب، قام مدير مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي روبير موليز بزيارة إلى المغرب في أوائل شباط/ فبراير عام 2005، تناول فيه وضع الخطوط العريضة للتعاون بين الجانبين بهدف السيطرة على خلايا تنظيم القاعدة بمنطقة الساحل، وتعزيز التدخل السريع لحماية المصالح الخارجية للمغرب وحلفائه وتأهيل رجال الأمن المغاربة. بعدها أعلن في (نيسان/ أبريل عام 2005) عن عزم الولايات المتحدة إنشاء قاعدة عسكرية بمدينة طان طان سبقها نزول مكثف للجنود الأمريكيون بالمدينة(46).

وبدافع المخاوف من النشاطات "الإرهابية" في دول المغرب العربي جرت مناورات أمريكية أطلسية مشتركة مع قوات تسع دول أفريقية: (تونس والمغرب والجزائر وموريتانيا والنيجر ومالي والسنغال وتشاد ونيجريا) وذلك في حزيران/ يونيو عام 2005 ولمدة عشرة أيام، أشرف عليها الجنرال (هولي سيلكمان) قائد القوات الأمريكية في أوروبا للتدرب على مكافحة (الجماعات إرهابية). ومن ثم محاولة إيجاد جيش مشترك لمواجهة تحديات ما يسمى بالإرهاب، في إطار مبادرة مكافحة ما يسمى بـ (الإرهاب العابر للصحراء)، والتي خصصت له واشنطن (100 مليون دولار)(47).

لكن قلق الولايات المتحدة على مستقبل وجودها في إفريقيا بصورة عامة وفي دول المغرب العربي بصفة خاصة في زيادة مطردة، وهذا ما أكد عليه الجنرال (ماجور جوناتان) مدير

المخابرات والسياسة وعمليات التقييم بقيادة القوات الأمريكية المرابطة بأوروبا خلال مائدة مستديرة نظمها(مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية) بواشنطن في 16 شباط/ فبراير عام 2006: "أن خطر الإرهاب أحدث تغييرا هاما في إستراتيجية الولايات المتحدة على اعتبار أن العدو الجديد مجهول الهوية ولا يوجد داخل الحدود الجغرافية المرسومة ولا يخشى الموت, ومن ثم يتعين التحرك بشكل وقائي لمواجهته"[48].

بناءاً عليه في ربيع عام 2006 جرت مناورات عسكرية مشتركة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى وكانت بمثابة تدريب على تعقب عناصر مرتبطة بتنظيم القاعدة تقول واشنطن إنها فرت إلى البلدان المتاخمة وتستعد لتنفيذ هجمات على دول المغرب العربي وأوروبا[49].

أعلن وزير الدفاع الأمريكي "روبرت جيتس" في شباط/ فبراير عام 2007: "أن الرئيس جورج بوش وافق على خطة اقترحها البنتاغون وزارة الدفاع لإنشاء قيادة قتالية جديدة للعمليات في إفريقيا باسم (قيادة إفريقيا), تتولى تنسيق العمليات ومجابهة ما سمي احتمال تحول دول إفريقيا كملاذ لمنظمات إرهابية". بعدها قام وزير الدفاع بتعيين قائد خاص لـ(أفريكوم) في تموز/ يوليو عام 2007, وكانت مسئولة عن كل الدول الإفريقية باستثناء مصر[50].

أما المساعدات العسكرية الأمريكية لدول المغرب العربي لمكافحة ما يسمى بالإرهاب فكانت متباينة، تعد الجزائر الدولة الأولى في العالم التي عانت مما تسميه أمريكا بالإرهاب، إلا أن العلاقات الفعالة ظلت تراوح مكانها، فالمساعدات العسكرية لم تتعد ما بين عامي (2005 –2006) بقيمة (600 مليون دولار)، هذا فضلا من أن المساعدات المالية المقدرة بـ (2,8 مليار دولار) جعلت من الجزائر في المرتبة الثالثة مغاربيا بعد تونس التي قدرت مساعداتها بـ (4,7 مليار دولار)، والمغرب (2,9 مليار)، أما ليبيا فقدرت المساعدات بـ (1,15 مليار)[51].

في حين كشفت وثيقة حديثة قدمتها الخارجية الأمريكية حول المساعدات الخارجية الممنوحة لعدد من الدول في العالم في إطار ما يسمى بالحرب على الإرهاب، عن ارتفاع للدعم العسكري الأمريكي للمغرب في عام 2007، بقيمة (17 مليون دولار)، مقابل (16 مليون

دولار) عام قبلها، وارتفعت لتصل في عام 2008 إلى (29 مليون دولار). بينما تراجعت المساعدات الأمريكية في المجالات التنموية لتصل إلى (4,5 مليون دولار). وهو ما يبرز الدور الرئيس الذي بات يلعبه المغرب كحليف استراتيجي للولايات المتحدة في التصدي لما يسمى بـ "الإرهاب" باعتبار موقعه الجغرافي القريب من منطقة الساحل من جهة، وتركيز الولايات المتحدة على ما هو عسكري على حساب ما هو تنموي من جهة ثانية[52].

ثالثاً: المحور الاقتصادي

أن اهتمام الولايات المتحدة بأفريقيا هو الرغبة في تأمين الموارد النفطية لان الولايات المتحدة تبحث عن مخرج لعقدة الارتباط والارتهان ببترول الشرق الأوسط ووجدت على ما يبدو مبتغاها في البترول الإفريقي ذو الكلفة الأقل[53].

بعد انتهاء الحرب الباردة وزيادة التنافس بين الولايات المتحدة وفرنسا خاصة في ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية، خلافا للمرحلة السابقة التي طغى عليها الجانب السياسي والأمني. وابرز مؤشر على حدة التنافس بينهما إحداث مجلس الاقتصاد القوي في عام 1995 والمجلس المغربي الأمريكي للتجارة والاستثمار في عام 1994، ثم مشروع (أيزنستات) للشراكة الأمريكية المغاربية في عام 1998، في مقابل ذلك انطلاق مسلسل الشراكة المغربية الأوروبية ضمن ما يسمى بـ (الشراكة الأورو- متوسطية) في عام 1996[54].

وعقد مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط ما بين (30 تشرين الأول/ أكتوبر-2 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1994) في الدار البيضاء المغربية، والذي يمثل نقطة البداية لبناء نظام الشرق أوسطية، والذي تولت تنظيمه والدعوة إليه الاستخبارات الأمريكية[55].

لقد كانت هذه القمة الأولى من نوعها في تاريخ المنطقة وفي تاريخ الصراع العربي- الصهيوني. كان الهدف المعلن من عقدها هو إيجاد آلية دائمة للتعاون الاقتصادي بين إسرائيل والدول العربية، وإلغاء المقاطعة العربية. أما الهدف الغير المعلن فهو إعطاء إسرائيل دوراً متميزاً ومحورياً في علاقاتها مع البلدان العربية وتحويلها إلى المركز والقائد وبوابة الاستيراد والتصدير من وإلى البلدان العربية[56].

إذا سيطرت الولايات المتحدة على مخزون النفط الإفريقي بجانب السيطرة على نفط العراق فسيعني ذلك تحكمها في الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول المنافسة، خاصة الصين. حيث صرح مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية (والتر كانستينر) في شباط/ فبراير عام 2002: "أن النفط الإفريقي أصبح مصلحة إستراتيجية قومية لأمريكا"، كما أشارت دراسة أجرتها المجموعة الوطنية لتطوير سياسة الطاقة في واشنطن في عام 2002 إلى أن الولايات المتحدة سترفع وارداتها النفطية في إفريقيا من (17%) إلى (25%) بحلول عام 2015. وليس تأمين مصادر النفط في الحقيقة هو الداعي للتحرك الأمريكي في القارة فقط ولكن الرغبة في تحجيم الدور الصيني المتنامي في القارة شكل إحدى زوايا الرؤية الأمريكية حيال إستراتيجيتها هناك[57].

عليها بدأت المفاوضات المغربية الأمريكية بهدف إقامة منطقة للتبادل الحر بداية عام 2003، وهو الحدث الذي أثار حفيظة فرنسا، إذ عبر أحد المسئولين عن تخوفاته الكبرى من هذا الاتفاق. ويرى المحللون الاقتصاديون أن من الدوافع القوية التي جعلت المغرب يوقع على اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة هو كسب موقف إيجابي من قضية الصحراء، في وقت الذي تسعى فيه أمريكا لفتح منافذ جديدة لتصريف البضائع وجلب المواد الأولية من إفريقيا وأوربا والشرق الأوسط لأهمية الموقع الاستراتيجي للمغرب. ورغم توقيعها على هذه الاتفاقية إلا أن مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية ظلت مرتبطة بشكل قوي بالجزائر لأسباب عديدة منها: المؤشرات الاقتصادية بين المغرب وأمريكا نجدها ضعيفة بين البلدين، إذ لا تتجاوز المبادلات الثنائية (مليار دولار) سنويا، فيما تصل الاستثمارات الأمريكية في مجالات النفط بالجزائر إلى أكثر من (6 مليار دولار)، ويعود ذلك لاعتبارات مرتبطة بالنفوذ الاقتصادي الفرنسي، ذلك أن ما يزيد عن ربع الاستثمارات الأجنبية بالمغرب هي استثمارات فرنسية، وأن فرنسا تعد الشريك التجاري الأول، فضلا عن حجم تحويلات العمال المغاربة المهاجرين بأوروبا تحديدا، واعتبارات تقوم على أن الإدارة الأمريكية معنية في الوقت الراهن بالعلاقات ذات البعد الاستراتيجي والأمني والعسكري أكثر من اهتمامها بالبعد الاقتصادي[58].

ففي 6 كانون الأول/ ديسمبر عام 2005 أصدر مجلس العلاقات الخارجية تقريرا حذر فيه الولايات المتحدة من مواجهة منافسة ضارية من الصين على إمدادات النفط من إفريقيا داعيا إلى: "انتهاج أسلوب استراتيجي تجاه القارة باستثمار المزيد من الموارد هناك". وأضاف: "إن الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا تتزايد خاصة بسبب إمدادات الطاقة وأنه يتعين على الولايات المتحدة تجاوز أسلوب التعامل مع القارة من منظور إنساني واعتبارها شريكا"[59].

وفي عام 2010 قام وفد من رجال الأعمال يمثلون (24 شركة أمريكية كبيرة)، بجولة في دول المغرب العربي للبحث عن فرص لإقامة مشاريع شراكة. وضم الوفد ممثلين من مجموعة (بوِينغ) المتخصصة في صناعة الطائرات ومجموعة (إليكترولوكس) التي تعتبر من أكبر المؤسسات العالمية المتخصصة في صناعة الآلات المنزلية ومجموعة (هارلي دافيدسون) للدراجات النارية، بالإضافة إلى (موتورولا) المتخصصة في الاتصالات و(نورثروب غرومان)، العاملة في مجال الأمن وشركة (بروتاك) المتخصصة في إنتاج الكهرباء ومؤسسات أخرى متخصصة في مجال التكنولوجيات الحديثة والطيران. وقاد الوفد مسئول من وزارة التجارة الأمريكية ممثلا عن إدارة الرئيس أوباما. كانت المحادثات بين الجانبين تركزت على آفاق تطوير الاستثمارات وتنشيط المبادلات التجارية مع بلدان المنطقة، وخاصة خارج قطاع المحروقات[60].

لقد أظهرت الإحصاءات أن حجم المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة ودول المغرب العربي قد تضاعفت ثلاث مرات خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إذ ارتفعت من (10,3 بلايين دولار) إلى (29 بلايين دولار). وكانت ليبيا في مقدمة المستفيدين من تطور حجم المبادلات مع أمريكا، بعدما فتحت حدودها للمنتجات الأمريكية في أعقاب عشرين عاما من القطيعة والحظر على التصدير إليها بين عامي (1982–2003)، فتضاعفت 13 مرة[61].

رابعاً: المحور الثقافي

بعد الاستقلال دول المغرب العربي انتشرت الكليات المتخصصة في إطار الجامعة الوطنية، التي تكون عادة في العاصمة، ثم انتشرت الكليات في المحافظات الداخلية، اعتبارا من الثمانينات حتى غدت لكل محافظة جامعتها، مثلما هو الحال اليوم في الجزائر[62].

ففي المغرب توجد سبع جامعات عمومية رئيسية هي جامعة محمد الأول في وجدة وجامعة عبد الملك السعدي في طنجة، وجامعة القاضي عياض في مراكش، وجامعة محمد الخامس في الرباط، وجامعة الحسن الأول في سطات، وجامعة الحسن الثاني في المحمدية، وجامعة أبو شعيب الدكالي، بالإضافة لجامعة الأخوين المغربية– السعودية[63].

أما في تونس فتوجد ثمان جامعات، خمس منها في العاصمة، والسادسة في سوسة، والسابعة في المنستير، والثامنة في صفاقس، وتضم الجامعات العمومية (178 مؤسسة جامعية) في مختلف الولايات، إلى جانب (21 كلية ومعهد عال خاص)[64].

وفي الجزائر ظهرت كليات وجامعات في معظم المدن، لعل أبرزها جامعة العلوم هواري بومدين في العاصمة، وجامعتى منتوري والأمير عبد القادر في قسنطينة، وجامعة ألسانية في وهران، وجامعة فرحات عباس في سطيف، وجامعة ابن خلدون في تيارت، وجامعة ابن باديس في مستغانم، وجامعة مولود معمري في تيزي وزو. ولوحظ أن الجامعات المتخصصة في الآداب والعلوم الإنسانية تراجعت بشكل لافت في السنوات الأخيرة، فيما طغت المعاهد التكنولوجية ومدارس الهندسة والمعلوماتية وكليات العلوم، وخاصة في القطاع الخاص، حيث يميل الطلاب إلى تلقى تعليم قصير المدى في الفروع التى تستجيب لطلبات المصانع والمخابر وشركات الخدمات والتأمين والمصارف[65].

تجمع المؤشرات على أن الصراع على النفوذ في دول المغرب العربى بين فرنسا من جهة، والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة أخرى، وصل إلى مرحلة التنافس الثقافي ويبدو أن اللغة الفرنسية تتجه شيئا فشيئا إلى الانحسار أمام اللغة الانكليزية في أوساط النخب في تونس والجزائر والمغرب[66].

لقد احتلت فرنسا الجزائر لمدة (131 عام) وتونس لمدة (74 عام) وموريتانيا لمدة (60 عام) والمغرب لمدة (44 عام)، وجعلوا من اللغة الفرنسية الجسر الثقافي الوحيد لشعوب هذه

الدول نحو العالم، عدا شمال المغرب الذي كانت تحتله اسبانيا، وليبيا التي احتلتها إيطاليا ثم بريطانيا[67].

لكن بعد مرحلة الاستقلال، انطلق مسار الانفتاح على لغات جديدة منها الانكليزية والإسبانية والإيطالية وحتى الروسية، فضلا عن التعزيز المستمر لمركز اللغة العربية في التعليم والحياة العامة مما قلص بدوره من نفوذ اللغة الفرنسية.

ويدل هذا المسار على أن ازدواجية اللغة (العربية–الفرنسية) التي سيطرت على أربعة أجيال من أبناء المغرب العربي انتهت إلى غير رجعة وحل محلها التنافس على تحصيل اللغات العالمية، والذي يرجح أن يمنح مكانة متفوقة للإنكليزية في المستقبل[68].

وتتسابق البلدان الأوروبية وكذلك الولايات المتحدة وروسيا والصين لتأمين وسائل نشر لغاتها في دول المغرب العربي من خلال إقامة مراكز ثقافية فيها أو تخصيص منح دراسية للطلاب الراغبين في الالتحاق بجامعاتها لتعلم اللغة. وبعدما كانت المراكز الفرنسية هي الوحيدة المنتشرة في المدن الداخلية، كسرت المراكز البريطانية والإسبانية والأمريكية هذا الاحتكار في السنوات الأخيرة بانتشارها في كل من فاس ومراكش وطنجة ووهران وقسنطينة وسوسة وصفاقس إضافة للعواصم[69].

لذا دأبت الإدارات الأمريكية المختلفة على تكوين لجان للبحث والتفكير، في مواضيع ذات أهمية إستراتيجية، بالنسبة لعلاقات أمريكا بمختلف مناطق العالم، ومصالحها الإستراتيجية. وقد تبقى نتائج أعمال تلك اللجان في الرفوف، وقد تلجأ إلى تلك البحوث والدراسات عندما تنضج الظروف وتقتضي مصالحها أو مخططاتها أو تعديلها عند الضرورة، حسب مقتضيات المرحلة، أو ميزان القوى، أو المتغيرات على الساحة...الخ[70].

ففي المجالين الثقافي والعلمي، تفوقت اللغة الانكليزية على اللغة الفرنسية في دول المغرب العربي، مما جعل النخب الجامعية تضطر إلى كتابة رسائلهم العِلمية وأبحاثهم باللغة الانكليزية[71].

وشكلت الجولة المغاربية التي ترأسها البروفسور إلياس زرهوني، موفد الرئيس الأمريكي أوباما إلى المغرب العربي في عام 2010، خطوة متقدمة في المنافسة الثقافية بين الولايات المتحدة وفرنسا، للفوز بمنزلة اللغة الثانية في المنطقة بعد العربية. ارتدت المهمة طابعا

علميا– لغويا– تقنيا في إطار مساعي الولايات المتحدة لتعزيز وجودها الثقافي في دول المغرب العربي. بالإضافة إلى تعزيز علاقاتها مع دول المغرب العربي في المجالين الاقتصادي والعسكري، أكدتا على الأهمية الإستراتيجية المتزايدة التي باتت توليها الإدارة الأمريكية لدول المغرب العربي[72].

من هذه الزاوية تعتبر المهمة التي جاء من أجلها موفد أوباما إلى دول المغرب العربي ضربة جديدة للغة الفرنسية، ليس في الأمد المنظور فحسب، وإنما أيضا في الأمدين المتوسط والبعيد. وفي إطار تلك المهمة، قابل البروفسور إلياس زرهوني في الرباط رئيس الحكومة المغربية عباس الفاسي ودرس معه آفاق تعزيز التعاون الثنائي في مجالات التكوين العلمي وتكنولوجيات الاتصال الحديثة وتنمية الطاقات المتجددة وتطوير العلوم. وظهرت من خلال اللقاء، مثلما كشفت وسائل إعلام مغربية، فرص للتقاطع بين الرؤى، وخاصة في إطار خطة "هندسة" (Genie) المغربية، الرامية إلى تجهيز المؤسسات التربوية بوسائل الإنترنت والاتصال الحديثة، وكذلك خطّة تكوين عشرة آلاف مهندس[73].

وفي تونس، عرض على الوزراء الذين اجتمع معهم "النظرة الجديدة للإدارة الأمريكية إلى البلدان العربية والإسلامية، والتي ترمي بالخصوص إلى الارتقاء بالعلاقات التي تربطها بهذه البلدان في القطاعات العلمية والتكنولوجية". وأفاد أنه: "تم الاتفاق على استكشاف المجالات الواعدة للتعاون، مثل التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال والطاقات المتجددة والتصرف في الماء والصحة والسلامة الغذائية واستثمارها في إطار الشراكة بين البلدين"[74].

ومن النقاط التي جرى الاتفاق عليها، تدعيم التكوين في اللغة الانكليزية وتعزيز الصلات بين الكفاءات العلمية في البلدين. ودعا زرهوني صراحة إلى: "تعميم الانكليزية في الدراسات والبحوث العلمية والطبية لأن (90٪) من المادة المعتمدة في كل دول العالم في هذا المجال، مكتوبة بالانكليزية، بما في ذلك في فرنسا وألمانيا وإسبانيا ودول آسيا"، كما قال في لقاء صحفي عقده في خاتمة الجولة. وتدل هذه المؤشرات على كثافة المنافسة بين الولايات المتحدة وفرنسا على التقارب مع دول المنطقة وتعزيز التعاون الثنائي[75].

الخاتمة

ترى الولايات المتحدة في المغرب العربي منطقة حيوية لمصالحها، وتتجلى أهميته في كونه يقع في منطقة حساسة للمخططات العسكرية الأمريكية. فهذه المنطقة تطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يمر منه خمس التجارة الدولية، ويبحر فيه باستمرار الأسطول السادس الأمريكي، وقريبة من قاعدة روتا في قادش بالجنوب الاسباني، والتي تخطط لها الولايات المتحدة لجعلها أكبر قاعدة أمريكية في الخارج وذات دور حيوي للمخططات العسكرية خلال العقود المقبلة من القرن الجاري. أما وزارة الخارجية الأمريكية فترى في المغرب العربي منطقة حيوية سياسيا في محاولة لتحجيم دور الاتحاد الأوروبي الذي يهدد زعامة الولايات المتحدة على العالم مستقبلا.

إن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة ينطوي على عدة ملفات أمنية واقتصادية، والملف الأمني تجسده التقارير التي تصنف منطقة الصحراء الكبرى على أنها (بؤرة رئيسية للجماعات الإرهابية في أفريقيا)، وخاصة بعدما أصبح المغرب العربي أحد المعابر الرئيسة لعناصر تلك الجماعات نحو أوروبا، تحت ستار الهجرة السرية. أما الملف الاقتصادي، فقد زاد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة في ظل وجود مؤشرات بوجود بترول في موريتانيا والسنغال وربما الصحراء الغربية، علاوة على الحديث عن أنبوب مستقبلي للبترول ينطلق من البحر الأحمر ويصل إلى المحيط الأطلسي، ويحمل النفط السوداني والسعودي والليبي والجزائري وذلك المكتشف في أفريقيا الغربية. كما يبدو أن سواحل المنطقة الممتدة من شمال السنغال إلى خليج ليبيا ووفرة الطاقة والإنتاج الزراعى والمعدنى مغرية للجانب الأمريكى.

وتعرف العلاقات الأمريكية بدول المغرب العربى تطوراً ونشاطا سياسياً لافتاً خاصة خلال السنوات الماضية، فبعد ما كانت الولايات المتحدة ترى في هذه المنطقة دائرة نفوذ خاصة بفرنسا ودول الاتحاد الأوروبى، فإنها تنبهت منذ أكثر من عقد من الزمن إلى أهميتها الحيوية والإستراتيجية بالنسبة لمسار ومستقبل النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية الممتدة من

الخليج إلى المحيط. فالولايات المتحدة كما هو واضح، تريد أن تستفيد من المزايا المتعددة التى توفرها كل دولة من دول المغرب العربى.

فالعلاقات المتينة والتاريخية التى تربط الولايات المتحدة بالمغرب تجعل واشنطن ترى في هذه الدولة واحة للاستقرار السياسى والاجتماعى، وهو مؤشر بالغ الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة كونه يسمح لها ببناء إستراتيجية بعيدة المدى بالمنطقة، وبالرغم من أن ما يجمع المغرب بفرنسا يظل أكثر أهمية بالنسبة للمغرب من علاقاتها بالولايات المتحدة، خاصة أن المغرب يمثل الشريك الاستراتيجى الأول لفرنسا بالمنطقة حتى قبل تونس بصرف النظر عن الطابع الديناميكى للعلاقات التونسية الفرنسية، فالمغرب يحظى بوضع تفضيلى ومتميز بالنسبة للفضاء الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبى.

أما بالنسبة للجزائر التى تشهد علاقتها بفرنسا مرحلة شديدة التوتر، فإنها ترى في علاقاتها بالولايات المتحدة بديلاً مناسباً في المرحلة الحالية خاصة على المستوى الاقتصادي، وترى الولايات المتحدة في الجزائر شريكاً مميزاً وفعالاً في الحرب التى تشنها ضد القاعدة، كما أن الجزائر تمثل للولايات المتحدة قاعدة اقتصادية قوية وسوقاً استهلاكية واعدة، يمكن البناء عليها في سياق أي مشروع شراكة اقتصادية قد تجمعها بدول المغرب العربى. كما أن الجزائر تمثل بالنسبة للولايات المتحدة بوابة إستراتيجية لعلاقاتها المستقبلية بدول الساحل الإفريقى.

أما العلاقات التونسية الأمريكية فأنها شبيهة إلى حد بعيد بالعلاقات المغربية الأمريكية مع بعض الفروق البسيطة، فتونس لا تريد أن تكون علاقتها بالولايات المتحدة بديلاً عن علاقتها الحيوية بفرنسا ودول الاتحاد الأوروبى، خاصة أن الاقتصاد التونسى يكاد يرتبط ارتباطاً هيكلياً بالاقتصاد الأوروبى، وسبق له أن وقع اتفاقية شراكة مع دول الاتحاد.

أما العلاقات الأمريكية الليبية فيبدو إن أمريكا غير مطمئنة على علاقاتها مع ليبيا لأنها ترى في ما يبدو أن مستقبل السلطة في ليبيا ما زال غير مؤكد، خاصة في الفترة التى سوف تعقب غياب العقيد معمر القذافي عن مشهد السلطة في ليبيا. غير أن ذلك لا يمنع الولايات المتحدة من النظر بجدية كبيرة إلى الإمكانات التى توفرها السوق الليبية في مجال الاستثمار بالنظر إلى الوفرة المالية والنفطية التى تتمتع بها ليبيا، بالإضافة إلى قدرة الدبلوماسية الليبية على القيام بمهمات حاسمة خصوصا في تسوية النزاعات في إفريقيا.

أما العلاقات الأمريكية الموريتانية فقد شهدت بعض التحسن مؤخرا، فضلاً عن ذلك فإن الولايات المتحدة لا ترى في موريتانيا سوقاً اقتصادية واعدة بالرغم من موقعها الاستراتيجي المهم المطل على المحيط الأطلسي، كما أن المؤشرات السياسية لا تفيد أن الولايات المتحدة راضية عن التنسيق العسكري الفرنسي الموريتاني في محاربة القاعدة .

ويمكن القول تأسيساً على ما سبق إن المؤشرات السياسية تفيد بأن العلاقات الأمريكية المغاربية ستعرف في المرحلة المقبلة انطلاقة قوية، وهي الانطلاقة التي ستأخذ في الحسبان طبيعة الأوضاع الجيواستراتيجية الخاصة بكل دولة على حده، إضافة إلى العلاقات غير المستقرة بين الجزائر والمغرب بسبب قضية الصحراء؛ حيث تطمح الولايات المتحدة إلى أن تجعل من الاقتصاد البوابة الرئيسية التي يمر عبرها مسلسل تطوير العلاقة السياسية إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية مع دول المغرب العربي.

U.S. Strategy In Arab Maghreb States

Dr. Kifah Abbas Ramadan Al-Hamadani
Lecturer, Historical & Cultural Dept. Regional Studies Center

Abstract

U.S. Strategy towards Arab Maghreb States can't be separated from the relations between these states and the international powers aiming to reinforce their influence in this region. The difference is clear in the domain of the ideological type in U.S. dealing with the existed political systems in Arab Maghreb States and enlarging economic interests after the Cold War, Economic competition appeared between U.S. and E.U. but the U.S. ambition in the area is not moving by economic aims but the means is to join these policies with the axis of U.S. national security. This means that oil,

security and military expansion especially after September, 11, 2001.

الهوامش

(1) الموسوعة الحرة: الولايات المتحدة الأمريكية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://ar.wikipedia.org/wiki/؛ علاء بيومي: من تاريخ علاقات أمريكا الدبلوماسية بالشرق الأوسط، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.siironline.org/index5.htm؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): المغرب أول دولة عربية دمرت الأسطول البحري الأمريكي، على الموقع الالكترونى، http://army.montadarbi.com/fornm.htm

(2) محمد ناصر: تاريخ العدوان الأمريكى المخزي على الشعوب العربية الإسلامية فى شمال إفريقيا، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكترونى، http://pulpit.alwatanvoice.com

(3) الموسوعة الحرة، الولايات المتحدة الأمريكية.

(4) بيومي، المصدر السابق.

(5) ناصر، المصدر السابق؛ بيومي، المصدر السابق.

(6) بيومي، المصدر السابق.

(7) شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، المصدر السابق؛ بيومي، المصدر السابق؛ ناصر، المصدر السابق.

(8) بيومي، المصدر السابق؛ ناصر، المصدر السابق.

(9) ناصر، المصدر السابق .

(10) بيومي، المصدر السابق؛ ناصر، المصدر السابق.

(11) ناصر، المصدر السابق.
(12) المصدر نفسه.
(13) المصدر نفسه.
(14) بيومي، المصدر السابق.
(15) الموسوعة الحرة، الولايات المتحدة الأمريكية.
(16) المصدر نفسه.
(17) محمد أفزاز: التعاون المغربي الأمريكي: نفوذ متصاعد..و"فقهاء أمريكيين"، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://almoslim.net.
(18) الموسوعة الحرة، الولايات المتحدة الأمريكية.

* رونالد ويلسون ريغان: وهو الرئيس الأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، ولد في 6 شباط/ فبراير عام 1911، وكان يعمل في مجال التمثيل قبل أن يدخل المجال السياسي الذي بدأه في بداية خمسينيات القرن المنصرم. حكم ولاية كاليفورنيا ما بين عامي (1967-1975)، أصبح رئيساً للولايات المتحدة ما بين عامي (1981-1989)، توفي في 5 حزيران/ يونيو عام 2004، للمزيد من المعلومات انظر: الموسوعة الحرة: رونالد ويلسون ريغان، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://ar.wikpedia.org/wiki/

(19) أفزاز، المصدر السابق.

* هاري ترومان: هو الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة، ولد في 8 أيار/ مايو عام 1884 في مدينة لامار بولاية ميزوري، وكان هاري ترومان ضابطا في المدفعية. أصبح رئيسا للولايات المتحدة ما بين (12 نيسان/ ابريل عام 1945 إلى 20 كانون الثاني/ يناير عام 1953)، أمر بإلقاء القنبلتين الذريتين على مدينتي هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين خلال الحرب العالمية الثانية. كما أنه عرف بمساندته الكبيرة لهجرة اليهود إلى فلسطين. توفي في 26 كانون الأول/ ديسمبر عام 1972. للمزيد من المعلومات انظر: الموسوعة الحرة: رونالد ويلسون ريغان، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://ar.wikpedia.org/wiki/

(20) الكسييف كروتسكيخ سفيتلوف: الروح العسكرية الأمريكية، آلة الحرب– الأحلاف– القواعد وأعمال العدوان، ترجمه إلى العربية: محمود شفيق شعبان، ط1، (د.م: 1988)، ص 18.

* جورج هربرت واكر بوش: هو الرئيس الواحد والأربعون للولايات المتحدة، ولد في 12 حزيران/ يونيو عام 1924، درس في فيليبس أكاديمي في ولاية ماساتشوستس، وبعد التخرج التحق بوش بالجيش الأمريكي بسبب الحرب العالمية الثانية ثم درس بجامعة بيل حيث حصل البكالوريوس في التاريخ، عمل قبل ذلك كمدير لوكالة المخابرات المركزية وكنائب للرئيس الأمريكي رونالد ريغان، وكان قد بدأ حياته السياسية في مجلس الشيوخ عام 1966. أصبح رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية بين عامي (1989-1993)؛ للمزيد من المعلومات انظر: الموسوعة الحرة: جورج هربرت واكر بوش، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني،

http://ar.wikpedia.org/wiki/

(21) غازي فيصل حسين: العلاقات الجيوسياسية الأمريكية الإفريقية، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.almusallh.ly/

(22) وردة حمدي: المشروع الأمريكي لإصلاح وتغيير المناهج التعليمية في الوطن العربي تحليل مضمون صحيفة الأهرام الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال، (جامعة الجزائر: 2006)، ص 30-31.

(23) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): إفريقيا...آتون الصراعات وبحر الثروات، على الموقع الالكتروني، www.islamway.com.

(24) حمدي، المصدر السابق، ص 62.

* مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط (ميبى): أو ما عرفت اختصارا بـ(ميبى) (MEPI) وهى الأحرف الأولى لـ(ميدل إست بارتنرشيب إنيشيتيف)، وتمثل هذه المبادرة تفاعل حكومة الولايات المتحدة مع أصوات التغيير فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فهذه المبادرة التى أعلنت فى عام 2002 بتمويل من الكونغرس، تعمل على توفير الموارد والتجارب، وتأكد عزم الولايات المتحدة على تعزيز الإصلاح فى جميع أنحاء المنطقة. وتدعم مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط البرامج والمشاريع التى تساعد على بناء التغيير الديمقراطى. وقد ساهمت المبادرة إلى اليوم فى إنجاز أكثر من 350 برنامج فى 15 دولة باعتماد فاق (300 مليون دولار) من أجل دعم برامج إصلاحية، للمزيد من المعلومات انظر: رشيد خشانة: ميبى"تبحث عن جسور مع المجتمعات الأهلية العربية"، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكترونى، http://www.swissinfo.ch/aral؛ شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت): مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط، (MEPI)- وزارة الخارجية الأمريكية، على الموقع الالكترونى،

http://mepi.state.gov/

(25) غازي حسين: الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية – دراسة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (دمشق: 2005)، ص 106؛ الطاهر المعز: (ميبي) مشروع هيمني أمريكي في الوطن العربي، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.dorar.net/art/؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط.

(26) حسين، الشرق الأوسط الكبير، ص 105.

(27) المصدر نفسه، ص 106؛ المعز، المصدر السابق؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط.

(28) نـور الـدين الفريضـي: "تنضـيج" أوروبـي للمبـادرة الأمريكيـة، شـبكة المعلومـات الدوليـة (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.swissinfo.ch/ara/detail/

(29) رشيد خشـانة: البلـدان المغاربيـة ومشـروع "الشـرق الأوسـط الكـبير"، شـبكة المعلومـات الدوليـة (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.swissinfo.ch/ara

(30) خشانة، ميبي" تبحث عن جسور مع المجتمعات الأهلية العربية" .

(31) المصدر نفسه

(32) حسين، الشرق الأوسط الكبير ، ص 109.

(33) أفزاز، المصدر السابق.

(34) المصدر نفسه.

* باراك حسين أوباما: هو الرئيس الرابـع والأربعـون للولايـات المتحـدة، ولـد في 4 آب/ أغسـطس عـام 1961، تخرج من كلية كولومبيا بجامعة كولومبيا وكلية الحقوق بجامعة هارفـارد، انتخـب رئيسـا للولايات المتحدة في 20 كانون الثاني/ يناير عام 2009، وهـو أول رئـيس مـن أصـول افريقيـة يصـل للبيت الأبيض ؛ للمزيد من المعلومات انظر: الموسوعة الحرة: باراك حسين أوباما، شبكة المعلومـات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://ar.wikpedia.org/wiki/

(35) سهيلة بن يحيـى: تقريـر خـاص يكشـف الرؤيـة الأمريكيـة الجديـدة للمغـرب العربـي، شـبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.elmoustakbel-dz.com

(36) الحسين الزاوي: أمريكا والمغـرب العربـي، شـبكة المعلومـات الدوليـة(الانترنيـت)، علـى الموقـع الالكترونى، http://www.jeel-libya.net/aboutus.php

(37) خلف المنشدي: مرتكزات الإستراتيجية العسكرية الأمريكية وصناعة الحـرب، شـبكة المعلومـات الدوليـــــــة (الانترنيـــــــت)، علـــــــى الموقـــــــع الالكترونـــــــى، http://www.almannarah.com/mobile

(38) المصدر نفسه.

(39) المصدر نفسه.

(40) سفيتلوف، المصدر السابق، ص 3.

(41) المصدر نفسه، ص 14.

* ويليام جيفرسون كلينتون: هو الرئيس الثاني والأربعون لولايات المتحدة الأمريكية، ولـد في 19 آب/ أغسطس عام 1946، انتخب لفترتين رئاسيتين متتاليتين بين عامي(1993 و2001). تولى الرئاسـة

بعد نهاية الحرب الباردة؛ للمزيد من المعلومات انظر: الموسوعة الحرة: ويليام جيفرسون كلينتون، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني،
http://ar.wikpedia.org/wiki/

(42) حسين، العلاقات الجيوسياسية الأمريكية الإفريقية .

(43) المصدر نفسه.

(44) شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، إفريقيا...آتون الصراعات.

(45) حسين، العلاقات الجيوسياسية الأمريكية الإفريقية.

(46) أنور مالك: تقرير عن تنظيم القاعدة في الجزائر: بين حسابات النظام... وأطماع الأمريكان(الجزء الأول)، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.elzayat.org؛ أفزاز، المصدر السابق.

(47) شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، إفريقيا...آتون الصراعات؛ أفزاز، المصدر السابق.

(48) شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، إفريقيا...آتون الصراعات، المصدر نفسه.

(49) أفزاز، المصدر السابق.

(50) عقيد ركن وخليفة أحمد: القيادة الإستراتيجية الأمريكية في أفريقيا الافريكوم...لماذا الآن؟، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني،
http://www.almusallh.ly/strategic-studies

(51) مالك، المصدر السابق.

(52) أفزاز، المصدر السابق.

(53) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، إفريقيا...آتون الصراعات.

(54) أفزاز، المصدر السابق.

(55) حمدي، المصدر السابق، ص 134.

(56) حسين، الشرق الأوسط الكبرى، ص 47.

(57) شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، إفريقيا...آتون الصراعات وبحر الثروات.

(58) أفزاز، المصدر السابق.

(59) شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، إفريقيا...آتون الصراعات وبحر الثروات.

(60) رشيد خشانة: بعد زحف الانكليزية.. الفرانكفونية في حال دفاع إستراتيجي في المغرب العربي، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني،
http://www.swissinfo.ch/ara

(61) المصدر نفسه.

(62) شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت): تنافس الجامعات الفرنسية والأنكلوساكسونية في المغرب العربي، على الموقع الالكتروني، http://www.swissinfo.ch/ara /

(63) شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، تنافس الجامعات الفرنسية والأنكلوساكسونية في المغرب العربي.

(64) المصدر نفسه.

(65) المصدر نفسه.

(66) رشيد خشانة: هجوم اللغة الإنجليزية في المغرب العربي شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.swissinfo.ch/ara/

(67) المصدر نفسه.

(68) المصدر نفسه.

(69) المصدر نفسه.

(70) المعز، المصدر السابق.

(71) رشيد خشانة، بعد زحف الإنجليزية. الفرانكفونية.

(72) المصدر نفسه.

(73) المصدر نفسه.

(74) المصدر نفسه.

(75) المصدر نفسه.